

الاستنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2018

موريتانيا

حققت موريتانيا في عام 2018 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. خلال العام، أقرت الحكومة مدونة جديدة هي المدونة العامة لحماية الطفل والتي زادت من عدد المهن أو الأنشطة الخطرة على الأطفال، وشددت العقوبات لردع المخالفات، ونصت على تسجيل المواليد كحق وواجب قانوني. كما قامت الحكومة بتأسيس المجلس الوطني لحماية الطفل وخصصت ميزانية قدرها 100,000 دولار لإدارة المراكز الاجتماعية للفئات المستضعفة من الأطفال بما في ذلك طلبة المدارس القرآنية. وعلى الرغم من المبادرات الجديدة لعلاج عمالة الأطفال، حصلت موريتانيا على تقييم أدنى من التقدم بسبب استمرارها في تطبيق ممارسات وسياسات أدت إلى تأخير التقدم في مجال القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، لم تبذل سلطات إنفاذ القانون الجنائي جهوداً كافية لمكافحة الرق وأثاره. وعلى وجه التحديد، لم تقم الحكومة بجهود كافية في مجال الملاحقة القضائية أو استصدار أحكام إدانة في قضايا الرق، ولا زالت التقارير تشير إلى أن بعض العناصر الحكومية الفاعلة، بما في ذلك الشرطة والسلطات القضائية، لا تزال غير راغبة في ملاحقة تلك القضايا. بالإضافة لذلك، اشترطت الحكومة، منذ عام 2011، تقديم إثبات الزواج وجنسية الوالدين البيولوجيين من أجل الحصول على شهادة الميلاد. ونتيجة لذلك، مُنع الأطفال المولودون خارج إطار الزواج والعديد من أطفال الأقليات العرقية من الحراطين وجنوب الصحراء، بمن فيهم المنحدرون من سلالة الرقيق، من التسجيل عند الولادة. وحيث أن شهادات الميلاد مطلوبة للتسجيل في المدارس الثانوية في موريتانيا، فإن الأطفال الصغار في سن 12 عاماً لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما ينخرط الأطفال في موريتانيا في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية التعاقدية والعبودية المتوارثة. كما يقوم الأطفال بمهام خطيرة في الزراعة، وخصوصاً في مجال رعي الماشية والماعز. لم تبذل الحكومة جهوداً كافية لزيادة الوعي بالقوانين التي تحظر العبودية وإنفاذ بعض القوانين المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية المتوارثة والتسول القسري. علاوة على ذلك، فقد حد الافتقار للموارد المالية بشدة من قدرة الوكالات الحكومية المعنية على التطبيق الشامل لسياساتها، كما أن البرامج الاجتماعية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال لا تكفي لمعالجة مدى انتشار المشكلة على نحو كاف.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في موريتانيا.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	التأكد من أن بنود القانون الخاصة بالأعمال الخفيفة هي محددة بدرجة كافية لمنع الأطفال من الانخراط في عمالة الأطفال.	2015 – 2018
	ضمان إدخال العمل المنزلي ضمن قائمة المهن الخطرة.	2009 – 2018
	ضمان تساوي سن التعليم الإلزامي مع الحد الأدنى لسن العمل.	2018
الإنفاذ	زيادة عدد الموظفين والتدريبات والموارد المخصصة لوكالات إنفاذ القانون الجنائي، بما في ذلك محاكم مكافحة الرق لإنفاذ قوانين عمالة الأطفال على نحو مناسب، وخصوصاً في المناطق النائية وفي القطاعات غير الرسمية.	2010 – 2018
	تقوية نظام تفتيش العمل عن طريق تفويض مفتشية العمل لتقدير العقوبات والغرامات والبدء بعمليات تفتيش روتينية واستهدافية، بدلاً من القيام بالتفتيش فقط بناءً على الشكاوى الواردة.	2014 – 2018
	زيادة الجهود لضمان التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية المتوارثة والتسول القسري، طبقاً للقانون.	2016 – 2018

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
	نشر المعلومات الخاصة بعدد مفتشي العمل، ومخالفات قانون عمالة الأطفال، والعقوبات المقررة، وعدد التحقيقات والمخالفات المكتشفة والملاحقات الجنائية وأحكام الادانة ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2011 – 2018
	الاعتراف القانوني بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل لحماية حقوق الإنسان للأقليات العرقية من الحراطين والأقلية الإثنية ومجموعات الأرقاء السابقين، خصوصاً المنظمات والجماعات التي تساعد ضحايا العبودية على رفع دعاوى قضائية، وتسجيل الموالييد، وضمان الوصول إلى التعليم وضمان عدم استخدام التشريعات لإعاقة قدرة تلك المنظمات على أداء وظيفتها.	2017 – 2018
	التأكد من مواصلة وكالة التضامن القيام بمهامها الموكلة إليها في مجال تقديم الشكاوى حول الاسترقاق نيابة عن الضحايا.	2017 – 2018
	محاسبة المسؤولين الحكوميين عن الفساد المزعوم والتلاعب بالقضايا القانونية ذات الصلة بالجرائم المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك جرائم العبودية والاسترقاق.	2017 – 2018
	ضمان أمن وسلامة النشاط المناهضين للعبودية، والسماح بالتجمع السلمي والحديث العلني عن العبودية والممارسات الشبيهة بالرق وأثار العبودية دون تدخل الحكومة.	2011 – 2018
	ضمان توقيع عقوبات صارمة بما فيه الكفاية لردع المخالفين لقوانين عمالة الأطفال.	2015 – 2018
	ضمان تدريب مفتشي العمل بشأن المدونة العامة لحماية الطفل.	2018
التنسيق	ضمان إدراج منظمات المجتمع المدني المعنية ضمن اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان.	2017 – 2018
	ضمان مشاركة وزارة العمل في المجلس الوطني لحماية الطفل.	2018
سياسات الحكومة	التأكد من أن السياسات الرئيسية المتعلقة بعمالة الأطفال، وخاصة خطة العمل الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال، تتلقى التمويل الكافي لتطبيق الخطة بشكل فعال.	2016 – 2018
	اعتماد وإقرار خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص.	2015 – 2018
البرامج الاجتماعية	تحسين الجهود الرامية لإزالة العوائق وإتاحة الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال، بما في ذلك أطفال الأسر التي تنحدر من عائلات العبيد واللاجئين، عن طريق تحسين البنية الأساسية للمدارس وتوفير المدرسين، خاصة في المناطق الريفية.	2011 – 2018
	ضمان قدرة جميع الأطفال على الحصول على شهادات الميلاد لزيادة فرص وصولهم للتعليم الثانوي وتقليل تعرضهم لأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2016 – 2018
	توسيع نطاق البرامج لمعالجة عمالة الأطفال، بما في ذلك القطاع الزراعي، ورعي الماشية، والعمل المنزلي، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك العبودية المتوارثة والعبودية التعاقدية.	2009 – 2018

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
	تطبيق برنامج توعية مستمر للمسؤولين الحكوميين بشأن القوانين المعنية بمكافحة العبودية وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2018 – 2012
	عمل الأبحاث وجمع البيانات عن العبودية بشأن رسم وتطوير سياسات وبرامج فعالة للتعرف على الأطفال المعرضين للخطر وحمايتهم.	2018 – 2010
	زيادة التمويل لدعم البرامج الاجتماعية التي توفر الخدمات للعبيد السابقين.	2018 – 2015